بانه طهور وكذلك نقله الروياني عن نص الشافعي وذكر الخراسانيون فيه ثلثة
اوجه احدها طهور والثاني لا والثالث يعفى عن الحريق فلا يسلب بخلاف
الدبيقي لان في الدبيقي رطوبة تخالط الماء ولان نسافطه نادر والحريق
بخلافه في هذين والاصح المعفو مطلقا صححه الفوراني والروياني والثالث
في كتابه المعتمد وصاحب البيان وغيرهم ثم الجمهور اطلقوا المسله
وحررها الغزالي ثم الرافعي فقال ان لم شقت الاوراق فهي بحاورة فيه
القولان في العود الصحيح انه لا يؤثر وان تفتت واختلطت فيها الاوجه
الاصح العفو قال الرافعي وغيره واذا نشارت بنفسها فان طرحت قصدا
فقيل على الاوجه وقيل يسلب المتفتت قطعا وهذا اصح قال الروياني
ولو تغير باثمار سلب قطعا والله اعلم قال المصنف رحمه الله

باب ما يفسد الماء من النجاسة وما لا يفسده

اذا تغير احد اوصاف الماء طعم او لون او ريح بالنجاسة فهو نجس لقوله
صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير طعمه او ريحه فنص
على الطعم والريح وقسنا اللون عليهما لانه في معناهما الشرح هذا الحكم
الذي ذكره وهو نجاسة الماء المتغير بنجاسة مجمع عليه قال ابن المنذر
اجمعوا ان الماء القليل او الكثير اذا وقعت فيه نجاسة فغيرت طعمه او
لونه او ريحه فهو نجس وقال ايضا الاجماع كذلك حكاه جماعات من اصحابنا وغيرهم
وسواء كان الماء جاريا او راكدا قليلا وكثيرا تغيرا فاحشا او يسيرا
طعمه او لونه او ريحه فكله نجس بالاجماع وقد سبق في المغير بظاهر انه لا يضر
التغير اليسير على الاصح وانه يعتبر تغير الاوصاف الثلثة على قول ضعيف
وتقدم الفرق ٥ وبقي مما ذكرناه ما اذا تغير الماء بنجاسة لا نفس لها سائلة
كذبابة فيه فانه لا يحكم على وجه ضعيف مع قولنا النجاسة هذا الحيوان
لكن لما كان هذا الوجه ضعيفا لم يلتفت الاصحاب اليه فلم يستثنوه ٥

هذا

وامّا الحديث الذي ذكره المصنف فضعيف لا يصح الاحتجاج به وقد رواه
ابن ماجه والبيهقي من رواية ابي امامة وكلاهما ضعيف او ريحه او لونه واتفقوا
على ضعفه ونقل الامام الشافعي رحمه الله تضعيفه عن اهل العلم بالحديث
وبين البيهقي ضعفه وقد اللطيف في اخره وهو الاستثناء واما قوله الماء طهور
لا ينجسه شيء فصحيح من رواية ابي سعيد الخدري وسبق بيانه في اوائل الباب
الاول واذا علم ضعف الحديث تعين الاحتجاج بالاجماع كما قاله البيهقي وغيره
من الائمة وقد اشار اليه الشافعي ايضا فقال الحديث لا يثبت اهل الحديث
مثله ولكنه قول العامة لا اعلم بينهم فيه خلافا واما قول المصنف نص
على الطعم والريح وقسنا اللون عليهما فكانه قاله لانه لم يقف على الرواية
التي فيها اللون وهي موجودة في سنن ابن ماجه والبيهقي كما قدمناه فان قيل
لعله لم يرها من ضعفها قلنا هذا لا يصح لانه تواعى الضعف واحتج
لترك جمله الحديث لضعفه المتفق عليه المصنف عليه والله اعلم فرع
لو وقعت جيفة في كثير فتروح بها المجاورة ولم يتغير منها شيء فوجهان الصحيح
الذي يصرح به كثيرون وافتضاه كلام الباقين انه نجس ونقله امام الحرمين
عن نص الام وهو كلام الاصحاب وصححه لانه بعد متغير بالنجاسة ومستند راوقال
الشيخ ابو محمد ظاهر لانه مجاور فاشبه الجيفة خارج الماء قال المصنف
رحمه الله وان تغير بعضه دون بعض نجس الجميع لانه ماء واحد ولا يجوز
ان نجس بعضه دون بعض الشرح هذه معدودة من مشكلات المهذب
المهذب وليست كذلك وحاصله ان الماء اذا تغير بالنجاسة ففيه وجهان
وبه قطع المصنف وصاحب الشامل وذكرا لرافعي انه ظاهر المذهب انه
نجس الجميع سواء كان الذي لم يتغير قلتين او اكثر والثاني وهو الصحيح
الجاري على القواعد ان المتغير بالنجاسة جامد فان كان الباقي قلتين
فطاهر والا فنجس وهذا الذي صححناه هو الذي قطع به الفقال في شرح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)